

## كتاب الشهر

### دراسة تتوقف عند دور "الأعيان" ومسؤولية النخب ألبر داغر: تلك أسباب الفشل التنموي في لبنان

ليس كتاب البر داغر متشامها رغم كل الآفات التي يستعرضها في نظامنا الاقتصادي. رئيس قسم العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية يشرح في كتابه الجديد "لبنان المعاصر: النخبة والخارج وفشل التنمية" أسباب فشل التنمية في لبنان وخلفياته. لكنه يقدم الحلول الكفيلة ببناء اقتصاد متوازن طويل النفس يساهم في بناء دولة، في منأى عن التدخلات الخارجية ويحافظ على طاقاتها الشابة

بالخارج واندمجت بانظمة مصالحه، على نحو مجاف للمصالح الوطنية والعامة". اذ، يقارب المؤلف الفشل التنموي انطلاقا من اقنوم شكل ركيزة هذا الاخفاق: النخبة وعلاقة التبعية التي تربطها بالخارج منذ عهد السلطنة العثمانية حتى اليوم. الثابت في هذه المعادلة انها ادت الى تفرغ لبنان من طاقاته وشبابه منذ انشاء المتصرفية عام 1861. يشير المؤلف الى انه بين الاعوام 1900 و1913، فقد لبنان ربع سكانه بفعل الهجرة، ثم طاولت الهجرة الداخلية 189 الف شخص او ثلث شعب لبنان خلال عقد الستينات وحده. واتت سنوات الحرب الاهلية (1975 - 1990) لتؤدي الى هجرة 990 الف شخص عام 1990. بين عامي 1992 و2007، عانى لبنان من هجرة الشباب التي طاولت 466 الف شاب او ثلث القوى العاملة اللبنانية. فما هي اسباب هذا النزف المزمع والمستمر على اختلاف الحقب والازمنة والظروف؟ انه الاخفاق التنموي في اختصار. لكن ما هي اسبابه؟ خلفياته؟ الآليات والممارسات المؤدية اليه؟ هذا ما يفصله داغر في فصول الكتاب المدعم بقائمة طويلة من الارقام والاحصاءات والمراجع الاجنبية والعربية. يبدو ان آفة التبعية وجدت مذ وجد هذا الكيان بحسب الكاتب. اذ يعود بنا في الفصلين الاول والثاني الى علاقة النخبة المحلية بالسلطنة العثمانية ثم باوروبا، بغية رسم صورة عن الاخفاق التنموي الذي مني به لبنان. منذ القرن الثامن عشر، راحت السلطنة العثمانية تكلف نخبا محلية بالجباية في مقابل شراء حق

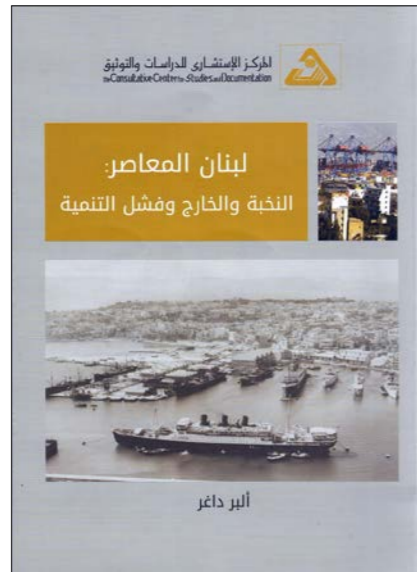
كتب كثيرة ابصرت النور في السنوات الاخيرة، تحاول تشريح المعضلة اللبنانية المزمنة والاخفاقات الكثيرة على مستوى المشاريع الاقتصادية والتنموية. لعل القاسم المشترك بين كل هذه الكتب، اجماعها على ان الفشل التنموي هو المسؤول الاول عن الخلل الاقتصادي والاجتماعي منذ الاستقلال وولادة الجمهورية. واذا كان العمل على تأسيس هوية فنية وموسيقية لهذا الكيان بدأت تجري على قدم وساق منذ الخمسينات، الا ان شوائب سياسية واقتصادية رافقت البنى التأسيسية لهذا الكيان، واستمرت خلال عملية ارسائه حتى وصلنا الى جملة مطبات ومآزق اجهضت الكثير من الطاقات والفرص على هذا البلد.

هذا ما يشير اليه البر داغر، استاذ العلوم الاقتصادية ورئيس قسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال في الجامعة اللبنانية في كتابه الجديد "لبنان المعاصر: النخبة والخارج وفشل التنمية" ("المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق"). بعد "اية سياسة صناعية للبنان؟" (2005)، و"ازمة بناء الدولة في لبنان" (2012)، يواصل الباحث والمؤلف تقليب المعضلة اللبنانية على اوجهها المختلفة. كتابه الجديد يكب على ازمة التنمية في لبنان وتحليل اسباب غيابها. لكن الاضافة الرئيسية في هذا العمل هو نظريته الخاصة الى "فكرة التبعية، فلا يلقي باللوم على العلاقة غير المتكافئة مع الخارج فقط، بل يبرز دور النخبة اللبنانية وتصرفاتها في ترسيخ الاخفاق التنموي، هي التي ارتبطت على مدى قرنين من الزمن

على الزعماء التقليديين، خصوصا ممثلي الريف، ان يوفروا الشرعية للسياسات التي تحقق مصالح هذا المكون الاخر من للنخبة". طبعا، نتيجة لذلك، عانى الريف من الالهمال والاجحاف، وغياب التنمية في مجال البنى التحتية وتشجيع المزارعين على البقاء في ارضهم من خلال سياسات تدعمهم. هذا "الاحتقار" للريف استمر في مطلع الاستقلال على يد نخبة تكونت من زعماء تقليديين وسياسيين "قاعدتهم الانتخابية ريفية لكنهم مسخرون بالكامل لحماية الشركات الاجنبية، وكان الاكثر نفوذا بينهم محامون لدى تلك الشركات" بحسب المؤلف. نخبة لم تكن معنية بصياغة سياسات وطنية للتنمية، بل استمر الحرمان الذي يعاني منه الريف في الخمسينات والستينات. النتيجة طبعا ان المهاجرين من الريف بلغوا 689 الف شخص خلال عقد الستينات وحده، اي ثلث شعب لبنان بحسب المسح السكاني الذي اجرته مديرية الاحصاء المركزي ونشر عام 1972.

ويرى داغر ان "الحديث عن القطاع المصرفي احتكر كل التاريخ الرسمي لتجربة لبنان حتى عام 1975، ولم ينظر الى حققتي الخمسينات والستينات الا بوصفها حقبة اجتذاب الرساميل العربية الهاربة وازدياد عدد المصارف".

من حقبة السبعينات والحرب وصولا الى مرحلة ما بعد الطائف، ظلت الرؤية التنموية الثاقبة غائبة كليا عن النخبة وواضعي السياسات الاقتصادية بحسب المؤلف. في تلك المرحلة، لم يعد ثمة منتجون في لبنان، ويضع المؤلف مسؤولية ذلك الى تحرير التبادل الذي تم عام 2000، والغى الرسوم الجمركية، ما ادى الى اعدام قطاعات انتاجية كاملة. يضيف بان حصة العاملين في الصناعة تراجعت في مجموع القوى العاملة من 14.5% عام 1997، الى 10.2% عام 2007. ويرى ان اقتصاد لبنان لم يعد منتجا بقدر ما صار "اقتصادا قائما على تحويلات العاملين في الخارج". اذ تبلغ هذه الاخيرة ما بين 7 و8 مليارات دولار اميركي خلال السنوات الاخيرة. بل ان لبنان



غلاف الكتاب.

### ما يتطلبه لبنان لوقف النزف في شبابه وادمغته الارادة ووقف الفساد

يصنف بين الدول العشرة الاولى في العالم لجهة قيمة التحويلات التي يتلقاها. ورغم ان المصارف اللبنانية قد تشكل قصة نجاح بسبب ارباحها السنوية، الا ان هذا القطاع الذي تبلغ حصة العاملين فيه حوالي 2.3% من مجموع قوى اليد العاملة "يلعب دورا طفيليا لجهة اقتطاع ريع هو الريع المالي، من دون ان تترتب على ذلك اي مساهمة فعلية منه في بناء اقتصاد منتج". هنا، يشير الكاتب الى العلاقة التي تربط النخبة السياسية ممثلة بالزعماء التقليديين بالمصرفيين والتجار، ما يؤدي الى ترسيخ نظام اقتصادي ضعيف الانتاجية ويفسر ندرة المنتجين في الاقتصاد اللبناني. يضاف الى كل ذلك ما ذكره المؤلف عن منهجية الاقتصاد السياسي التي تعزو الواقع الاقتصادي لبلد ما الى طبيعة النخبة السياسية فيه. اذ يشير

الى ان "الدولة اللبنانية صنفت في فئة الدول النيو - باتريموالية التي تلك التي تتبنى قوانين وضعية حديثة، لكنها في الممارسة لا تميز بين العام والخاص وتبيح استخدام النخبة السياسية للموارد العامة لتوفير منافع خاصة". يرى ان الفارق بين الدولة الحديثة وتلك التي تنتمي الى دول العالم الثالث ان الاولى تلتزم النص خلال تنفيذ مهماتها، ولا تسمح للتدخلات غير الرسمية بان تطغى عملها، في حين ان الثانية مشرعة على مختلف اشكال التدخلات والذبدبات. لا تردع النخبة السياسية فيها عن تبديد الموارد العامة من اجل منافع خاصة. آفة تعتبر الاخطر على صعيد بناء الدولة والمواطن معا. بل ان داغر يشير الى ان السياسات الاقتصادية الفاشلة والاخفاق التنموي يمكن ان يكونا ايضا وسيلة السياسيين لتأمين ديمومتهم في السلطة وترسيخ وجودهم في الحكم.

مع ذلك، هو لا يرى ان هذه المآزق الاقتصادية السياسية لعنة تصيب دول العالم الثالث، ولا يمكن الفكك منها ابدا. كلا، ليست التبعية والتخلف قدرا لنا كما يشير. كل ما يلزم هو بناء ادارات حكومية فعالة كي نكون على السكة الصحيحة صوب تحقيق الانجاز التنموي. يفعل ذلك بعد ان يستعرض النجاحات التنموية العديدة التي ميزت القرن الحادي والعشرين وتحققت بفعل ادارة حكومية فعالة.

اذا، كل ما يتطلبه لبنان لوقف النزف الحاصل في شبابه وادمغته هو الارادة، والعزم على وقف الفساد، وعلى الاتكال على الاقتصاد الريعي المرتبط - كما يورد داغر - بمصالح نخبة سياسية واقتصادية، والذهاب الى الاقتصاد التنموي الذي يعتمد على تنمية الارياف والحفاظ على الطبقة الوسطى والانتاج الاقتصادي. وهذا ليس مستحيلا كما نرى في النماذج الناجحة التي استعرضها في دول العالم الثالث، خصوصا وان الكثير من البلدان العربية النفطية بشكل خاص، بدأ يتنبه الى هذه العاهة في نظامه الاقتصادي، فوضع خطة ورؤيا طويلة الامد كي يتمكن من بناء اقتصاد متوازن وطويل النفس.